



شعبة حقوق الفلسطينيين

منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين

الذي تعقده

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

“خطر الضم بحكم الأمر الواقع – ماذا ينتظر فلسطين بعد؟”

نيويورك، 4 نيسان/أبريل 2019

المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
4	ثانيا - الجلسة الافتتاحية
5	ثالثا - الجلسات العامة
5	ألف - الجلسة العامة الأولى
9	باء - الجلسة العامة الثانية
12	رابعا - الجلسة الختامية
13	خامسا - المواضيع والتوصيات الرئيسية
		المرفق الأول
14	البرنامج
	المرفق الثاني
17	موجز الرئيس

موجز تنفيذي

عقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، الذي ركز على موضوع "خطر الضم بحكم الأمر الواقع: ماذا ينتظر فلسطين بعد؟"، في نيويورك في 4 نيسان/أبريل 2019 لمعالجة مسائل الاحتلال والضم وتأثيرها على إمكانية تطبيق حل الدولتين وعلى آفاق التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. وقام المشاركون والمشاركات بإذكاء الوعي بالتدابير الإسرائيلية التي تعادل ضمّاً زاحفاً في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وناقشوا استراتيجيات قابلة للتطبيق وعملية لمعارضة هذه التدابير.

وتلت الجلسة الافتتاحية، التي تضمنت بياناً أدلى به رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورسالة باسم الأمم المتحدة ألقاها الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، وبيانيين أدلى بهما ممثل دولة فلسطين ووزيرة خارجية إندونيسيا، جستان عامتان ترأسهما أعضاء مكتب اللجنة.

وخلال المنتدى، أكد المشاركون والمشاركات من جديد أن حل الدولتين، على أساس حدود عام 1967 وقرارات الأمم المتحدة المنطبقة، هو الحل الوحيد الذي من شأنه أن يكفل سلاماً مستداماً ودائماً في إسرائيل وفلسطين، فضلاً عن الاستقرار للمنطقة الأوسع نطاقاً. وأشاروا إلى أن التدابير التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، تغير الواقع على الأرض، مما يقوّض إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي ويشكل ضمّاً زاحفاً.

وأكد المشاركون والمشاركات أن مصداقية النظام المتعدد الأطراف على المحك، ودعوا المجتمع الدولي إلى إبداء إرادة موحدة والضغط على إسرائيل لوقف جميع أنشطتها الاستيطانية وإعادة تشكيل المشهد الديمغرافي للقدس الشرقية. وإذا اقتضى الأمر، ينبغي استخدام التدابير الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية.

وفي معرض الإشارة إلى أن النشاط الاستيطاني يعود بالفائدة على الاقتصاد الإسرائيلي، أوصي بأن يعمل المجتمع المدني مع الحكومات على إصدار قانون يقضي بتمييز الواردات من منتجات المستوطنات. ومن التدابير الأخرى التي نوقشت رفع قضايا مختارة أمام المحاكم الإسرائيلية والمحاكم الدولية. ويؤدي المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في التوعية بواقع الاحتلال وتكاليفه.

وخلال انعقاد المنتدى، أخذ عدة ممثلين لدول أعضاء الكلمة وأعربوا عن تأييدهم لحل الدولتين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المنطبقة والقانون الدولي المنطبق.

أولاً - مقدمة

1 - عقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، حول موضوع "خطر الضم بحكم الأمر الواقع: ماذا ينتظر فلسطين بعد؟" في نيويورك في 4 نيسان/أبريل 2019 تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وقبل المنتدى العام، أجرت اللجنة في 3 نيسان/أبريل مشاورات مغلقة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل وبلدان أخرى.

2 - وضم المنتدى خبراء فلسطينيين واسرائيليين ودوليين ومنظمات المجتمع المدني وممثلي السلك الدبلوماسي لبحث مسألة سياسات وتدابير الاحتلال والضم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأثرها على إمكانية تطبيق حل الدولتين وعلى آفاق التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين.

وكان الهدف من المنتدى أيضا تسليط الضوء على الاستراتيجيات القابلة للتطبيق والعملية لمواجهة الضم الزاحف. ويرد برنامج المنتدى مرفقا بهذا التقرير.

ثانيا - الجلسة الافتتاحية

3 - ترأس الجلسة الافتتاحية، شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة.

4 - وذكر الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديز - تارانكو، الذي يمثل الأمم المتحدة، المشاركين والمشاركات بأن بعض القرارات الأولى التي اتخذتها الأمم المتحدة تهدف إلى حل قضية فلسطين وأن المسألة تدخل في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وحث إسرائيل على رفع القيود المفروضة على الأشخاص والبضائع في غزة، وأشار إلى أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عبء أمام تحقيق سلام دائم. وحث الطرفين على تنفيذ الاتفاقات الثنائية السابقة وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تهدد حل الدولتين، مرددا ما قاله الأمين العام بأنه "لا توجد خطة بديلة".

5 - وحذر السيد نيانغ من التدابير المتعمدة التي تتخذها إسرائيل لتغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة وتركيبها الديمغرافية بشكل دائم، ومن تزايد خطر تحول الاحتلال الدائم إلى ضم بحكم الأمر الواقع. وقال إن مفاوضات الوضع النهائي بين دولة فلسطين وإسرائيل ينبغي أن تعالج جميع القضايا العالقة، واعد بأن اللجنة "ستواصل الدفاع عن هذه الأهداف إلى أن تكون هناك دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها". ودعا إسرائيل إلى وقف سياستها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعا القادة الفلسطينيين إلى المشاركة البناءة في عملية المصالحة بين الفلسطينيين وحل مأزقهم السياسي الحالي. واختتم السيد نيانغ بيانه بدعوة المجتمع الدولي إلى إنفاذ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومحاسبة إسرائيل على أفعالها.

6 - وتحدث رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، باسم دولة فلسطين، فأكد على شعور الشعب الفلسطيني بالإحباط إزاء عدم إحراز تقدم نحو إنهاء احتلال إسرائيل الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية وقيامها ببناء المستوطنات غير القانونية. وأعرب عن أسفه إزاء "الموقف المتساهل للمجتمع الدولي الذي يغض الطرف عن لامبالاة إسرائيل بمسائل السلام الأوسع نطاقا". وشدد على أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يظل يراوح مكانه في انتظار "خطة سلام كبرى"، بل يجب أن ينفذ قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأكد من جديد أنه يقع على عاتق الفلسطينيين إنهاء الانقسامات السياسية بين قطاع غزة والضفة الغربية، وأعرب عن امتنانه للمساعدة التي قدمتها مصر في هذا الصدد. وأخيراً، أكد أن "الشعب الفلسطيني لن يرفع الرايات البيضاء" و "لن يستسلم أبداً" للاحتلال الإسرائيلي.

7 - ورفضت وزيرة خارجية إندونيسيا، ريتنو مسودي، في الملاحظات التي أبدتها، "الضم التدريجي واللاإنساني بحكم الأمر الواقع الذي يتكشّف أمام أعيننا". وأعربت عن القلق إزاء التدابير الانفرادية غير المسبوقة التي اتخذتها مؤخرا إسرائيل، السطوة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك احتجاز الإيرادات الضريبية الفلسطينية وتوسيع المستوطنات غير القانونية. وأكدت أن قضية فلسطين يجب أن تظل أولوية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى. كما أن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة تتطلب اهتماما فوريا، ولهذا السبب ستضاعف إندونيسيا مساهمتها في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ووجهت الانتباه أيضا إلى انتهاكات القانون الدولي، مشيرة إلى تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة ودعت إلى وضع حد للعقاب الجماعي لسكانها. وكررت السيدة مرسودي التأكيد على أن إندونيسيا لا ترى بديلا عن حل الدولتين، وحثت على أن تحترم أي خطة سلام مستقبلية معايير قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثالثا - الجلسات العامة

ألف - الجلسة العامة الأولى

من الاحتلال إلى التهديد بالضم - واقع الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة

موجز

8 - خلال الجلسة العامة الأولى، المعنونة "من الاحتلال إلى الضم - واقع الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة"، التي ترأسها نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والقائمة بالأعمال بالنيابة لكوبا لدى الأمم المتحدة، السيدة أنا سيلفيا رودريغيز أباسكال، والتي أدارها معين رباني، الزميل الأقدم في معهد الدراسات الفلسطينية، ناقش المتكلمون السبل والوسائل التي تتبعها إسرائيل في تنفيذ سياسة الضم بحكم الأمر الواقع، إن لم يكن بحكم القانون، لكامل الأرض الفلسطينية المحتلة. وشارك في حلقة النقاش في الجلسة: السيد راجي الصوراني، مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ وإيلان باروخ، سفير إسرائيل السابق ورئيس فريق النشطاء العامل السياساتي المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط؛ ومايكل لينك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

9 - وتحدث السيد الصوراني عن طريق التداول عن بعد من غزة⁽¹⁾، فتناول الحصار غير القانوني المفروض على غزة. وأشار إلى أن البطالة المتفشية أدت إلى اعتماد 85 في المائة من السكان على الأونروا وغيرها من وكالات المعونة الإنسانية. وذكر أن جميع الوكالات الدولية لحقوق الإنسان والوكالات الإنسانية، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية، تعتبر الحصار عقابا جماعيا وجريمة ضد الإنسانية. وحتى إعادة إعمار غزة في أعقاب حروب إسرائيل في القطاع أصبحت "مهمة مستحيلة" بسبب الحصار. والآن، ومع الذكرى السنوية الأولى لاحتجاجات "مسيرة العودة الكبرى"، أوضحت إسرائيل أن أي شخص يتظاهر احتجاجا يمكن أن يُطلق عليه الرصاص.

10 - وبالنسبة للفلسطينيين، في حين أن التركيز على حل الدولتين ربما يكون قد أسفر عن المأزق الحالي، فإن حل الدولة الواحدة التي يتمتع فيها جميع سكانها بالحقوق المدنية - كما توخته أصلا منظمة التحرير الفلسطينية - ليس خيارا مطروحا، لأن إسرائيل ستعارض أي نتيجة تحول دون استمرار التفوق السياسي والاقتصادي اليهودي. وقد تُؤول هذه الدعوة إلى حل الدولة الواحدة على أنها دعوة إلى تدمير إسرائيل.

(1) رفضت سلطات الولايات المتحدة منح تأشيرة للسيد الصوراني.

11 - ووصف السيد الصوراني الأوضاع في غزة، وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وتهويد القدس الشرقية بأنها "نوع جديد من الفصل العنصري". فعملياً وقانونياً، يبدو الأمر كأن "لا وجود للفلسطينيين". وعلاوة على ذلك، عندما يحاول الفلسطينيون معالجة الوضع بالوسائل القانونية، فإنهم يفشلون على الصعيد الوطني بسبب التمييز بموجب القانون الإسرائيلي، وعلى الصعيد الدولي لأن الدول الأعضاء قد غيرت قوانينها الخاصة، على سبيل المثال، لم تعد تطبق الولاية القضائية العالمية على انتهاكات حقوق الإنسان.

12 - وأوضح السيد باروخ أنه مع تحول الاحتلال نحو الضم، تحول هو شخصياً من كونه دبلوماسياً مخلصاً يخدم حكومته إلى ناشط سياسي. وشدد على الدور المركزي للقدس في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، وعرض بالتفصيل كيف عززت إسرائيل سيطرتها على القدس الشرقية بينما أضعفت الوجود الفلسطيني في المدينة بشكل منهجي. وفي حين تعرض الخط الأخضر لعام 1967، الذي يُزعم أنه أساس اتفاق تفاهي بشأن الحدود، للتقويض بصورة منهجية من جانب إسرائيل، شهدت سياسة الولايات المتحدة تحولاً بعيد المدى، مما أدى إلى تجاهل تطلع الفلسطينيين إلى أن تكون حكومتهم المقبلة في القدس الشرقية.

13 - وقد أوجدت القيادة الإسرائيلية الحالية، من خلال إجراءاتها على مدى العقد الماضي، إرثاً موحياً ضد حل الدولتين، ومن أجل إنشاء - في أحسن الأحوال - حالة "تتسم بالانفصال وعدم المساواة"، يصعب حتى على قيادة سياسية مختلفة التغلب عليها. فعلى سبيل المثال، أُعطي تطوير المشاريع الأثرية والمواقع السياحية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى منظمات إسرائيلية متطرفة، تستبعد الفلسطينيين بصورة منهجية وتقدم رواية يهودية قومية بحتة. ودعا السيد باروخ المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في استراتيجيته وتغيير هذه الديناميكيات الحالية في الشرق الأوسط.

14 - وناقش السيد لينك أحكام القانون الدولي من حيث انطباقها على الاحتلال العسكرية ووصف أنماط الضم مع التركيز على الضفة الغربية. وقال إن الحكومة الإسرائيلية، على الصعيد الدولي، تطرح فكرة مفادها أن الأرض المحتلة في "الحروب الدفاعية" تعود للمنتصر، في انتهاك سافر للقانون الدولي المنطبق والقواعد الدولية المنطبقة، مثل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، فضلاً عن قرارات مجلس الأمن. ومع أن إسرائيل أعربت علناً عن استعدادها للتفاوض بشأن مستقبل الضفة الغربية، فقد اتخذت خطوات عديدة للمطالبة بالسيادة، مثل السيطرة على مياهها وإعادة تشكيل طرق النقل فيها لفائدة سكان المستوطنات الإسرائيلية على حساب السكان الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني.

15 - وفي السنوات الأخيرة، وبعد أن قصرت إسرائيل عن الضم بحكم القانون بسبب الافتقار إلى الدعم الدولي، سارعت إلى تنفيذ التدابير التي تعتقد أنها ستساعد على المطالبة بالسيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة باستخدام مزيج من التدابير التالية: البيانات، وإحكام السيطرة على الهياكل الأساسية في الضفة الغربية، وتشريعات الضم. ومن الأمثلة على ذلك إعادة تصميم شبكة الصرف الصحي وإدماج شبكات الاتصالات والطرق السريعة في الشبكات المحلية الإسرائيلية، مما يسهم في ترابط المستوطنات مع إسرائيل، على حساب وحدة ومقومات بقاء نظام حكم فلسطيني منفصل. وكانت هناك زيادة في تطبيق القوانين الإسرائيلية المحلية في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، وتوسيع نطاق قوانين الكنيسة ليشمل المستوطنات، مما أدى إلى تجاوز القانون الدولي للاحتلال والانتقال إلى وضع من الأدق

وصفه بأنه ضم. ومن الأمثلة الحديثة على هذه التدابير القانونية قانون تنظيم المستوطنات (2017) وقانون الدولة القومية اليهودية⁽²⁾.

16 - وبما أن الاحتلال يتحول إلى ضم أو "ضم احتلالي"، فقد حان الوقت لإعادة النظر في الافتراض بأن "الاحتلال المستمر ليس قابلاً للاستدامة"، حسبما ورد في قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وقال السيد لينك إن اليمين الإسرائيلي المتنامي يبدو مرتاحاً للوضع الراهن المتمثل في إنكار الحقوق الفلسطينية مع الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية. وقد واصل المجتمع الدولي لعب "الداما الدبلوماسية" بينما كانت إسرائيل تلعب "الشطرنج الدبلوماسي".

المناقشة

17 - في المناقشة التي تلت ذلك، استفسر أحد المشاركين عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومواطني العالم لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) ودعوته لها إلى التمييز، في تعاملاتها ذات الصلة، بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. وردا على ذلك، أشار البعض إلى الممارسة الراسخة في القانون الدولي المتمثلة في عدم تعامل الأطراف الثالثة اقتصادياً مع السلطات القائمة بالاحتلال وضرورة التأكيد على واجب الدول الثالثة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف. وذهب آخرون إلى أن إسرائيل قوية جداً، من الناحية التكنولوجية والاقتصادية، بحيث لا يمكن أن تتأثر بأي شيء من قبيل المقاطعة العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن أي مقاطعة شاملة لإسرائيل سيكون بالإمكان ربطها بسهولة بالمعاداة للسامية والقوانين التمييزية التي كانت تنفذ في ألمانيا النازية واستخدامها لحشد تأييد سكان إسرائيل وحلفائها.

18 - وأشار متكلم آخر إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حوّلت موقفها من فلسطين بوصفها الدولة الوحيدة إلى الاعتراف بإسرائيل وتبني حل الدولتين. وفي الوقت الحاضر، فإن الحقائق على أرض الواقع تنذر بحل الدولة اليهودية الواحدة، بما يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وتوافق الآراء الذي أعرب عنه المجتمع الدولي بشأن حل الدولتين، مما يضع الفلسطينيين في مأزق.

19 - كما نوقش أن الحالة في غزة جعلت من إنشاء دولة فلسطينية موحدة أمراً صعباً للغاية، إن لم يكن مستحيلاً. وقد أثار ذلك التساؤل بشأن ما إذا كان ينبغي اتباع نهج مختلف في الضفة الغربية عن نهج غزة. ودعا المتكلمون إلى اتخاذ إجراءات قوية من جانب المجتمع المدني في كلتا الحالتين، واقتروا التركيز بقوة على إقناع إسرائيل بأن إقامة دولة فلسطين موحدة يصب في مصلحة إسرائيل. ومع ذلك، فإن هذا يتطلب أولاً من إسرائيل أن تتوصل إلى استنتاج مفاده أن الاحتلال لا يمكن أن يستمر.

20 - وقدم ممثل منظمة التعاون الإسلامي مداخلة للإعراب عن رأي المنظمة ومفاده أن وهم مفاوضات السلام يوفر لإسرائيل غطاء سياسياً لإطالة أمد الاحتلال وتقويض حل الدولتين. وذكر أن انتهاكات إسرائيل ما زالت مستمرة بوتيرة مثيرة للجزع، وأعرب عن أسفه لأن بعض البعثات الدبلوماسية ينتقل إلى القدس. غير أن التغييرات في الواقع على الأرض لن تولد حقوقاً أو شرعية. ودعا المجتمع الدولي إلى الضغط على

(2) لفت السيد لينك الانتباه بالأخص إلى المادة 7 من قانون الدولة القومية اليهودية التي تنص على ما يلي: "تعتبر الدولة أن بناء المستوطنات اليهودية قيمة وطنية وهي ستتخذ إجراءات للتشجيع على إقامتها وتوطيدها".

إسرائيل وإنهاء الحصار المفروض على غزة. وأكد من جديد أن المنظمة تدعم الشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه.

21 - وقدم ممثل أنغولا مداخلة للتأكيد مجددا على أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف في تعزيز الحوار واتخاذ القرارات. واعتبر المستوطنات مصدرا للمعاناة الدائمة، وحث إسرائيل على وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وأكد من جديد التزام بلده بحل الدولتين.

22 - وأعرب ممثل تونس أيضا عن التزام بلده بحل الدولتين، معتبرا أن أي حل آخر سيفشل. وعلاوة على ذلك، أصر على ضرورة وجود سياسة دولية موحدة لرفض الاحتلال الإسرائيلي بحكم الأمر الواقع وإيجاد حل سلمي ودائم.

باء - الجلسة العامة الثانية الخطوات القابلة للتطبيق والعملية التي تتيح للمجتمع الدولي وقف الضم

موجز

23 - خلال الجلسة العامة الثانية، ناقش المتكلمون الخطوات القابلة للتطبيق والعملية استناداً إلى المعايير القانونية الدولية لمواجهة الضم الزاحف للأرض الفلسطينية المحتلة والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وترأس الجلسة الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة، كارميلو إنغوانيز، وأدارتها الباحثة القانونية والمسؤولة عن شؤون الدعوة في مؤسسة الحق، ماريا فرح. وضمت حلقة النقاش في الجلسة أربعة أعضاء: زياد أبو زياد، وزير دولة سابق في فلسطين، ومحرر مشارك وناشر مشارك لمجلة فلسطين - إسرائيل؛ فرانسيس بلاك، عضوة مجلس الشيوخ في جمهورية أيرلندا؛ كونور أونيل، باحث ومستشار لشؤون السياسات في مجلس الشيوخ الإيرلندي؛ وإميلي شيفر أومر - مان، محامية متخصصة في حقوق الإنسان.

24 - واستهلت السيدة بلاك الجلسة العامة بعرض مشروع قانون الأراضي المحتلة الذي قُدمته إلى مجلس الشيوخ الأيرلندي في كانون الثاني/يناير 2018. ويسعى مشروع القانون إلى حظر استيراد وبيع السلع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأرض المحتلة، وهو الأول من نوعه في الاتحاد الأوروبي. وقالت السيدة بلاك إنها تسعى إلى إعمال القواعد الأساسية للقانون الدولي على نحو مجدٍ والوفاء بالتزامات أيرلندا. ومشروع القانون هذا راند، إذ لم يتخذ الاتحاد الأوروبي، رغم التصريحات التي تفيد بأن المستوطنات الإسرائيلية غير قانونية، أي إجراء ملموس لمعالجة هذه الحالة. وأكدت أن مشروع القانون هذا لا يشكل بأي حال من الأحوال جزءاً من حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والجزاءات لأنه لا يستهدف إسرائيل ككل، بل يستهدف فقط احترام القانون الدولي فيما يتعلق بالمستوطنات غير القانونية. وذكرت السيدة بلاك أن مشروع القانون يحظى بتأييد واسع النطاق ومن المتوقع إقراره في وقت قريب.

25 - وأوضح السيد أونيل كذلك أن مشروع قانون الأراضي المحتلة يحاول معالجة مسألة الفصل الأساسي بين الساحة الدولية، حيث كانت المستوطنات تُدان مراراً باعتبارها غير قانونية، والساحة المحلية التي يُسمح فيها بالدعم المالي المستمر للمستوطنات والاستفادة منها. وأكد أن الالتزام قائم بموجب القانون الدولي بعدم الاعتراف بالاحتلال غير المشروع أو تقديم المعونة له. ولذلك، فإن مشروع القانون الحالي ليس سياسة جديدة، بل هو تدبير لتنفيذ المبادئ التي سبق أن أيدها الاتحاد الأوروبي. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، تستورد حالياً سلع من المستوطنات الإسرائيلية تزيد قيمتها 15 ضعفاً عن قيمة السلع المستوردة من دولة فلسطين. ومن شأن مشروع القانون أن يبعث بإشارة قوية وقد يعود بالفائدة أيضاً على اقتصاد دولة فلسطين.

26 - وبما أن النشاط التجاري لا ينفصل عن التأثير السياسي، ذكر السيد أونيل أن دولاً صغيرة أخرى مثل فلسطين، على غرار بلده (أيرلندا)، تستفيد أيضاً من نظام دولي قائم على القواعد. ولذلك، فإن مشروع القانون سيسعى إلى أن يشير البرلمان الأيرلندي إلى تعهد ملزم في مجالي الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأعرب عن أمله، إذا ما أظهرت أيرلندا قيادة في هذا الشأن، في أن تحذو حذوها دول أخرى. وفي حين أن حكومة أيرلندا لديها شواغل بشأن توافق مشروع القانون مع القانون التجاري للاتحاد الأوروبي، فقد شدد السيد أونيل على تحليل علماء القانون البارزين بأن التزامات حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي تحل محل الاتفاقات التجارية للاتحاد الأوروبي. ولذلك، لا يوجد أي تعارض بين لوائح الاتحاد الأوروبي والقانون المقترح. وأكد السيد أونيل أن المبادرة الحالية في البرلمان الأيرلندي يمكن وبنبغي تكرارها بمبادرات أخرى مماثلة في الدول الأعضاء التي تدعم علناً حقوق الشعب الفلسطيني، في العالم العربي وفي أفريقيا على سبيل المثال.

27 - وتحدث السيد أبو زياد عن تباين وجهات النظر بشأن الحالة في فلسطين، مفندا الفكرة القائلة بأن المفاوضات قد باءت بالفشل، وأن إسرائيل قد انتصرت، وأن الفلسطينيين يجب أن يستسلموا. وأكد أن الفلسطينيين صامدون ولن يستسلموا أبداً، وذكر أن الحالة الراهنة التي تتسم بها دولة يهودية تضم سكاناً غير يهود لا يتمتعون بحقوق ديمقراطية، غير قابلة للبقاء على المدى الطويل. وكما فشل الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فإنه لا بد أن يفشل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بسبب مقاومة الشعب الفلسطيني والدعم الذي يقدمه له اليهود التقدميون.

28 - وقال إن "الحل الواقعي هو حل الدولتين"، معتبراً أن حل الدولة الواحدة، التي يتمتع فيها جميع الناس بحقوق متساوية دون تمييز، ليس ببساطة اقتراحاً واقعياً. وعلى الرغم من أنه شعر بأن اتفاقات أوسلو قد باءت بالفشل، لأنها كانت غامضة للغاية، فإنها جلبت للشعب الفلسطيني تحسينات اجتماعية وتعليمية كبيرة. ولذلك، تبرز الحاجة إلى مواصلة البناء على اتفاقات أوسلو وإحياء آفاق حل الدولتين، على أساس حدود عام 1967 مع التوصل إلى حل عادل ومنصف للاجئين. ودعا إسرائيل إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، كما دعا المجتمع الدولي إلى مقاطعة تلك المستوطنات ورفض أي تغيير في الوضع القانوني للقدس. وأكد أنه "بدون القدس لن يكون هناك أساس لحل الدولتين".

29 - وحثت السيدة شيفر أومر - مان على التحلي باليقظة إزاء أي إشارات تدل على تدابير وممارسات الضم الجارية؛ فإذا انتظر المجتمع الدولي الضم الرسمي بحكم القانون، "سيكون قد فات الأوان". وكل خطوة تزيد من ترسيخ وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وتزيد من سيطرتها على حياة الفلسطينيين تمثل نقطة انطلاق على طريق الضم. لقد كان العنصر الرئيسي في الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده هو دائماً في "قدرته على إجراء تغييرات تدريجية خفية لا يلحظها أحد وترتكز على إجراءات قانونية معقدة". وقد يكون إشراك المحاكم الإسرائيلية أمراً بالغ الأهمية لوقف الضم وإجبار النظام السياسي - العسكري على مواجهة تناقضاته المتأصلة. وفي موازاة ذلك، ينبغي أن تشارك دول ثالثة أيضاً في الجهود القانونية والدبلوماسية الرامية إلى تذكير إسرائيل بحدود القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن شأن هذه الإجراءات أن تبعث رسالة مهمة إلى إسرائيل بشأن "الخطوط الحمراء" للمجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بالضم وانتهاكات حقوق الإنسان.

30 - وتمثل وسائل الإعلام أيضاً أداة قوية، فالطبقة السياسية والعسكرية في إسرائيل تستجيب عندما يتبين للرأي العام أن سياساتها بغيضة. وحملات القمع الأخيرة والمستمرة لأصوات المجتمع المدني التي تسلط الضوء على انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لوقفها - في إسرائيل وخارجها - تعد دليلاً على أن هذه النقاشات تثمر وتبدأ تؤثر على قدرة إسرائيل على التصرف بمأمن من العقاب. وقد كان لمنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل تأثير على التصور العام للاحتلال، من خلال استخدام لغة أكثر دقة، مثل "قوانين المصادرة" بالإشارة إلى قوانين التنظيم. وفي الوقت نفسه، فإن استخدام المحاكم الإسرائيلية لمكافحة الانتهاكات يمكن أن يجلب الراحة لفرادى الفلسطينيين، ولكنها قد تتطوي على خطر مواصلة ترسيخ السياسات الضارة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على نظام قانوني يوفر غطاء لسياسات الاحتلال. ومع ذلك، يمكن أن تُرفع قضايا منتقاة بعناية بشكل استراتيجي أمام المحاكم لإجبار الدولة الإسرائيلية على الكشف عن سياساتها والرد على الادعاءات بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي. وبذلك، فإن هذا الخيار يوفر أيضاً أداة للمجتمع الدولي لبلورة استراتيجيات مختلفة من أجل مكافحة تلك السياسات.

المناقشة

- 31 - في المناقشة التي تلت ذلك، ناقش الخبراء مختلف التدابير التي يمكن للمجتمع المدني والدول الثالثة والمحاكم اتخاذها للتأثير على السياسات الإسرائيلية ووقف الضم الزاحف، وعرضوا بالتفصيل الاستراتيجيات الواعدة وحذروا من النهج التي تعتبر ذات نتائج عكسية.
- 32 - ورأى المتكلمون بأن للمجتمع المدني داخل إسرائيل وخارجها دورا مهما يؤديه. وبالإضافة إلى الدعوة والتوعية، ساهم ائتلاف واسع من شركاء المجتمع المدني بتقديم المشورة القانونية أثناء صياغة مشروع قانون الاحتلال في أيرلندا. وناقش أولئك الذين اقترحوا مشروع القانون إمكانية الاتصال بالبرلمانيين في بلدان أخرى لمساعدتهم على طرح تشريعات مماثلة في بلدانهم.
- 33 - وردا على سؤال بشأن دور المجتمع الدولي، شدد المتكلمون على ضرورة مصداقية الأمم المتحدة. وقالوا إن دور مجلس الأمن موضع تساؤل خطير، وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من التصرف، فإن قراراتها ستصبح عديمة الجدوى. وهذه المسألة أكبر من مجرد حقوق الشعب الفلسطيني.
- 34 - وقيل أيضا إنه على الرغم من المأزق الحالي، فإن اتفاقات أوسلو قد أدخلت تحسينات على حياة الفلسطينيين. ولذلك، ينبغي أن تستند المفاوضات إلى اتفاقات أوسلو، وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي، أن يمارس الضغط على إسرائيل لاحترام تلك الاتفاقات، إذا لزم الأمر، من خلال فرض جزاءات اقتصادية.
- 35 - وقال ممثل جنوب أفريقيا، بعد أن أعرب عن تأييده للقضية الفلسطينية، إن القلق يساوره إزاء تزايد احتجاز الأحداث والعاملين في القطاع الصحي، وسأل عن الاستراتيجيات الرامية إلى معالجة هذا الأمر. وللأسف، أوضح أعضاء حلقة النقاش أنه لم يتم بعد العثور على استراتيجية قانونية فعالة لتغيير هذه السياسة على المستوى الهيكلي، ولكن هذا مثال يمكن أن يكون فيه استخدام وسائل الإعلام مفيداً.
- 36 - وأعرب ممثلا غينيا ونيجيريا عن قلقهما إزاء الحالة الراهنة وسألا عن الاتجاه المستقبلي لقضية فلسطين. وردا على ذلك، تناول أعضاء حلقة النقاش ضرورة إيجاد حل الدولتين والصعوبات الكامنة في حل الدولة الواحدة مؤكدين أنه سيكون من المستحيل على إسرائيل أن تكون يهودية وديمقراطية وأن تحافظ على الاحتلال في الوقت نفسه إلى أجل غير مسمى.
- 37 - وفي نهاية المناقشة، أوضح ممثل أيرلندا الموقف الرسمي لحكومته، التي تعارض مشروع قانون الأراضي المحتلة المقترح، وتشير إلى عدم توافقه مع سياسات التجارة المشتركة للاتحاد الأوروبي. ورداً على ذلك، احتج المتكلمون بأن العديد من كبار علماء القانون الدولي قد اعتبروا أن مشروع القانون لا يتعارض مع هذه السياسات، وأشاروا إلى إمكانية السماح باستثناءات من السياسة التجارية بهدف الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

رابعاً - الجلسة الختامية

38 - ترأس السيد نيانغ الجلسة الختامية للمنتدى.

موجز

39 - شكر السيد منصور، في بيانه الختامي، جميع المشاركين والمنظمين. وأشار أيضا إلى أنه على الرغم من التحديات الكثيرة، كانت هناك موجة عارمة من التضامن في الولايات المتحدة، حيث أن دعم القضية الفلسطينية في معاهد التعليم العالي - الذي يقوم الطلاب الفلسطينيون واليهود بحشده، فضلا عن غيرهم، ومن مختلف الأطياف السياسية - يفوق الآن الدعم لإسرائيل. والحالة في أوروبا مماثلة: فبالرغم من التدابير القسرية، ما زال الناس يدعمون القضية الفلسطينية العادلة.

40 - وذكر السيد نيانغ أن المنتدى قد أبرز أهمية القانون الدولي من وجهات نظر متنوعة، وأن العروض التي قُدمت قد أتاحت رؤية أفضل لحقائق الضم الإسرائيلي الزاحف للأراضي الفلسطينية. وستراعي اللجنة المسائل التي أثّرت خلال هذا اليوم، عندما تواصل حوارها مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أطراف النزاع، ومنظمات المجتمع المدني، والبرلمانيون، والمنظمات غير الحكومية.

خامسا - المواضيع والتوصيات الرئيسية

- 41 - في ما يلي بعض المواضيع والتوصيات الرئيسية التي انبثقت عن مداوالات المؤتمر:
- حل الدولتين هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة على أساس الاحترام المتبادل لحق الدولتين في تقرير المصير.
 - ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على إسرائيل للتأكد من امتثالها لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.
 - ينبغي للبلدان أن تمتنع عن الاعتراف بأي تغيير في وضع القدس وألا تنقل سفاراتها إليها.
 - لا يفصل النشاط التجاري عن التأثير السياسي، وعليه أن يمثل للقانون الدولي. ويمكن للمجتمع الدولي أيضا أن يستخدمه للضغط على إسرائيل.
 - التشريعات الرامية إلى منع الأنشطة التجارية مع المستوطنات تتوافق مع الالتزامات بموجب القانون الدولي. وعلى هذا النحو، فإن المبادرة التشريعية الحالية في برلمان أيرلندا يمكن وينبغي أن تكرر في دول أخرى.
 - يمكن للمجتمع المدني أن يساهم من خلال الدعوة والمشورة القانونية في مساعدة البرلمانيين على إصدار قوانين تساعد على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016).
 - ثمة حاجة إلى التحلي باليقظة والعمل إزاء استمرار تدابير وممارسات الضم، لأن انتظار إسرائيل لإعلان ضمها بحكم القانون قبل معالجة الحقائق على أرض الواقع، سيؤدي إلى حالة لا يمكن تداركها.
 - ينبغي أن يطعن في قوانين الاحتلال الإسرائيلي بطريقة انتقائية لتجنب إرساء سوابق سلبية تزيد من ترسيخ الاحتلال، ولكن يمكن رفع قضايا منتقاة بعناية بشكل استراتيجي لإجبار الدولة الإسرائيلية على الكشف عن سياساتها المتعلقة بالاحتلال والسماح لاستراتيجيات مضادة بالتصدي للانتهاكات المزعومة للقانون الدولي.
 - يمكن استخدام وسائل الإعلام كأداة للتوعية بسياسات الاحتلال الغاشمة. ويمكن استخدام لغة أكثر دقة لتكوين تصور أشد وقعا لدى الجمهور عن الاحتلال.

منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين

”خطر الضم بحكم الواقع - ماذا ينتظر فلسطين بعد؟“

الذي تعقده

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

نيويورك، 4 نيسان/أبريل 2019

قاعة مجلس الوصاية، مقر الأمم المتحدة، نيويورك

البرنامج

الجلسة الافتتاحية

11:00-10:00

بيانات يذلي بها:

السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو

الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

السفير شيخ نيانغ

رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

السفير رياض منصور

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية

الوزيرة ريتنو مرسودي

وزيرة خارجية إندونيسيا

الجلسة العامة الأولى

13:00 - 11:00

من الاحتلال إلى التهديد بالضم - واقع الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة
لمحة عامة عن التدابير الداعمة بحكم القانون وبحكم الأمر الواقع لضم الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

أعضاء حلقة النقاش:

السيد راجي الصوراني

مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

السيد إيلان باروخ

السفير السابق لإسرائيل

رئيس فريق النشطاء العامل السياساتي المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط القائمة على نموذج الدولتين

السيد مايكل لينك

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967

مدير الجلسة:

السيد معين رباني

زميل أقدم

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الجلسة العامة الثانية

18:00 - 15:00

الخطوات القابلة للتطبيق والعملية التي تتيح للمجتمع الدولي وقف الضم

أعضاء حلقة النقاش:

السيد زياد أبو زياد

وزير دولة سابق في فلسطين

محرر مشارك وناشر مشارك لمجلة فلسطين - إسرائيل (Palestine-Israel Journal)

السيدة فرانسيس بلاك

عضوة في مجلس الشيوخ

(أيرلندا)

السيد كونور أونيل

باحث ومستشار لشؤون السياسات

مجلس الشيوخ الإيرلندي

السيدة إميلي شيفر أومر - مان
محامية متخصصة في حقوق الإنسان
تل أبيب

مديرة الجلسة:

السيدة ماريا فرح
باحثة قانونية ومسؤولة عن شؤون الدعوة
مؤسسة الحق

الجلسة الختامية

18:00 - 15:45

بيانات يذلي بها:

السفير شيخ نيانغ
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة

السفير رياض منصور
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة
عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية

حفل استقبال يقيمه الرئيس
الإكسبرس بار (مبنى الجمعية العامة)

18:00



منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين

خطر الضم بحكم الأمر الواقع - ماذا ينتظر فلسطين بعد؟

4 نيسان/أبريل 2019

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

موجز الرئيس

عقد منتدى الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين، "خطر الضم بحكم الأمر الواقع: ماذا بعد لفلسطين؟" في نيويورك في 4 نيسان/أبريل 2019 تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وقبل المنتدى العام، أجرت اللجنة في 3 نيسان/أبريل مشاورات مغلقة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل وجميع أنحاء العالم.

وضم المنتدى خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين ومنظمات المجتمع المدني وممثلي السلك الدبلوماسي لبحث مسألة سياسات وتدابير الاحتلال والضم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأثرها على إمكانية تطبيق حل الدولتين وعلى آفاق التوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. وقام أعضاء حلقة النقاش بإذكاء الوعي بالتدابير الإسرائيلية التي تعادل ضمًا زاحفًا في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها، وسلطوا الضوء على استراتيجيات قابلة للتطبيق وعملية لإنهائه. وأتاح المنتدى للخبراء ومنظمات المجتمع المدني منبرًا قيمًا للأنشطة الدعوية يسترشد به في وضع السياسات والعمل الدبلوماسي بشأن قضية فلسطين في مقر الأمم المتحدة.

وفي الجلسة الافتتاحية، أشار الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام أوسكار فرنانديز - تارانكو، ممثلًا الأمين العام أنطونيو غوتيريش، إلى أن بعض القرارات الأولى للمنظمة كانت تهدف إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وذكر أن المشكلة تدخل في صميم ميثاق الأمم المتحدة، الذي بموجبه لا يمكن قبول ضم الأراضي من قبل دولة أخرى. وقد تحمل الفلسطينيون احتلالًا مطولًا وتوقفت عملية السلام، مع استمرار الحوادث والاستفزازات الأمنية في تصعيد الحالة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وقال إن نشوب صراع جديد سيكون مدمرًا للشعب الفلسطيني، مشيرًا إلى الأزمة الإنسانية في غزة والتعزيزات العسكرية من جانب حماس والجماعات المقاتلة الأخرى.

وأكد أن الوحدة الفلسطينية ضرورية لفلسطين مستقرة سياسيًا وقابلة للبقاء اقتصاديًا، ورحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها مصر لمواصلة الحوار مع الفصائل الفلسطينية، وحث إسرائيل على رفع القيود المفروضة

على حركة الأشخاص والبضائع. وأشار إلى أن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة يتواصل بلا هوادة، مشدداً على أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي. ويجب على الطرفين تجنب الإجراءات الأحادية الجانب التي تقوض حل الدولتين - وهو السبيل الوحيد لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والسلام الدائم لإسرائيل. وبالإشارة إلى الأمين العام، أكد أنه "لا توجد خطة بديلة"، وأن أطراف الصراع يدينون لمواطنيهم وللأجيال المقبلة من الإسرائيليين والفلسطينيين بالخروج من دوامة العنف.

وقال **رئيس اللجنة، السفير شيخ نيانغ (السنغال)**، إن نمو المستوطنات الإسرائيلية قد أدى إلى تفتيت الأراضي الفلسطينية إلى حد كبير وجعل تحقيق حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 أكثر صعوبة. وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن 2334 (2016) يدعو إلى وضع حد لبناء هذه المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد تم التخطيط لبناء أكثر من 3 000 وحدة سكنية في المنطقة جيم من الضفة الغربية. وبناء عليه، دعا إسرائيل إلى وقف بناء المستوطنات غير القانونية ووقف عمليات هدم المباني الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن أي تحركات أحادية الجانب لتغيير الطابع السياسي والديني والثقافي للقدس - وهي مدينة مقدسة للأديان الثلاثة - من شأنها أن تضرّ بقضية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

وشدد على أن جميع هذه القضايا المتعلقة لا ينبغي تناولها إلا في إطار مفاوضات الوضع النهائي، مضيفاً "أنا سنواصل الدفاع عن هذه الأهداف إلى أن تكون هناك دولة فلسطينية، جنباً إلى جنب مع إسرائيل، ضمن حدود آمنة ومعترف بها". كما دعا القادة الفلسطينيين إلى المشاركة البناءة في المصالحة وحل المأزق السياسي الراهن. وأعرب عن أسفه إزاء "الموقف المتساهل للمجتمع الدولي الذي يغض الطرف عن لامبالاة إسرائيل بمسائل السلام الأوسع نطاقاً". ويجب على الدول الأعضاء أن تحاسب إسرائيل على أعمالها من خلال إنفاذ قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ووصف **المراقب الدائم عن دولة فلسطين، السفير رياض منصور**، الإحباط الهائل الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني وقيادته إزاء المأزق الدبلوماسي والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة. وقال إن الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات غير القانونية يجب أن ينتهيا، معرباً عن أسفه لعدم إحراز تقدم من جانب إسرائيل في عملية السلام. وكرر المقترحات الفلسطينية الداعية إلى عملية جماعية يقودها مجلس الأمن، ودعا المجتمع الدولي إلى حشد الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ توافق الآراء العالمي الذي توصل إليه بشأن حل الدولتين وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأهاب بالدول الأعضاء إلى عدم انتظار "خطة كبرى" لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ودعا إلى إيجاد سبل عملية لتنفيذ إرادة المجتمع الدولي. وقد تشمل هذه الحلول خيارات قانونية على مستوى المحكمة الجنائية الدولية أو على الصعيد الوطني، بغية إرغام إسرائيل على قبول التزاماتها بموجب القانون الدولي. كما تقع على عاتق الفلسطينيين التزامات تشمل إنهاء الانقسام السياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية. وفي هذا الصدد، أعرب عن امتنانه لمصر لمساعدتها. واستدرك مشدداً على أنه، عندما يتعلق الأمر بالاحتلال الإسرائيلي، "لن يرفع الشعب الفلسطيني الرايات البيضاء" و "لن يستسلم أبداً".

وتكلمت **وزيرة خارجية إندونيسيا، ريتنو مرسودي**، في الجلسة الافتتاحية أيضاً، فأشارت إلى التدابير الانفرادية غير المسبوقة التي اتخذتها مؤخرا السلطة القائمة بالاحتلال بما في ذلك احتجاز الإبرادات الضريبية الفلسطينية واستمرار توسيع المستوطنات غير القانونية. وقالت "إن الضم التدريجي واللاإنساني

بحكم الأمر الواقع ينكشف أمام أعيننا"، وأضافت أن الدول الاعضاء لها دور حاسم تؤديه نظرا الى أن الانقسام قد شلَّ مجلس الأمن. وقالت إن القضية الفلسطينية هي في صميم السياسة الخارجية لبلدها، وإن إندونيسيا سوف تستمر في إثارة هذه القضية، بما في ذلك خلال رئاستها للمجلس في أيار/مايو 2019 عندما ستنتظم اجتماع "بصيغة أريا" حول المستوطنات.

وانتقلت إلى الحديث عن الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة، فأشارت إلى أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تواجه مرة أخرى سنة محفوفة بالصعاب في عام 2019، وأعلنت أن إندونيسيا ستضاعف مساهمتها السنوية في الميزانية الأساسية للأونروا. وفي معرض الإشارة إلى أن الأمر يقع على عاتق المجتمع الدولي لمساعدة الفلسطينيين، دعت إلى الاعتراف بفلسطين كدولة عضو في الأمم المتحدة.

وخلال حلقة النقاش الأولى التي كان موضوعها "من الاحتلال إلى الضم - واقع الحال في الأرض الفلسطينية المحتلة"، وصف المتكلمون السبل والوسائل التي تتخذ بها إسرائيل سياسة الضم بحكم الأمر الواقع، إن لم يكن بحكم القانون، لكامل الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان من بين هذه السبل والوسائل التدابير التي اتخذت لإبقاء غزة منفصلة عن الضفة الغربية - من خلال حصارها الذي تسبب بأزمة إنسانية من صنع الإنسان - و "تهويد" القدس الشرقية، وترسيخ المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها في الضفة الغربية، وسن قوانين "الفصل العنصري".

وعلى الصعيد الدولي، تطرح الحكومة الإسرائيلية فكرة مفادها أن الأرض المحتلة في "الحروب الدفاعية" تعود للمنتصر، في انتهاك سافر للقانون الدولي والقواعد الدولية المنطبقة، مثل ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، فضلا عن قرارات مجلس الأمن. وفي حين أعربت إسرائيل علنا عن استعدادها للتفاوض بشأن مستقبل الضفة الغربية، فقد اتخذت خطوات للمطالبة بالسيادة عليها، مثل السيطرة على مياها وإعادة تشكيل طرق النقل فيها لفائدة المستوطنين الإسرائيليين على حساب السكان الفلسطينيين والاقتصاد الفلسطيني.

وقد أوجدت القيادة الإسرائيلية الحالية، من خلال الإجراءات التي اتخذتها على مدى العقد الماضي، إرثا موجها ضد حل الدولتين، ومن أجل إنشاء - في أحسن الأحوال - حالة "تتسم بالانفصال وعدم المساواة"، يصعب على قيادة سياسية مختلفة التغلب عليها. فعلى سبيل المثال، أعطى تطوير المشاريع الأثرية والمواقع السياحية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى منظمات إسرائيلية متطرفة، تستبعد الفلسطينيين بصورة منهجية وتقدم رواية يهودية قومية بحتة.

وبالنسبة للفلسطينيين، في حين أن التركيز على حل الدولتين ربما أدى إلى مأزق الوضع الراهن، فإن الحل الحقيقي القائم على دولة واحدة يتمتع فيه جميع سكانها بالحقوق المدنية - كما توخته منظمة التحرير الفلسطينية أصلا - ليس خياراً مطروحا، لأن إسرائيل لن تقبل أي نتيجة لا تضمن استمرار التفوق السياسي والاقتصادي اليهودي، وبالتالي فإن الدعوة إلى حل الدولة الواحدة قد يُنظر إليه على أنه دعوة لتدمير إسرائيل.

وبما أن الاحتلال يتحول إلى ضم أو "ضم احتلالي"، فقد حان الوقت لإعادة النظر في الافتراض بأن "الاحتلال المستمر ليس قابلا للاستدامة"، حسبما ورد في قرار مجلس الأمن 2334 (2016). واليمين الإسرائيلي الصاعد بدأ مرتاحاً للوضع الراهن مع إنكار الحقوق الفلسطينية والاستيلاء على الأراضي

الفلسطينية. وقد واصل المجتمع الدولي لعب "الداما الدبلوماسية" بينما كانت إسرائيل تلعب "الشطرنج الدبلوماسي".

أما بخصوص الإجراءات التي يمكن للدول الأعضاء والقطاع الخاص والمواطنين العالميين التعهد باتخاذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) ودعوته لها إلى التمييز، في تعاملاتها ذات الصلة، بين أراضي إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967، أشار البعض إلى الممارسة الراسخة في القانون الدولي المتمثلة في عدم تعامل أطراف ثالثة اقتصادياً مع السلطات القائمة بالاحتلال وضرورة التأكيد في هذه المرحلة على واجب الدول الثالثة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن واتفاقيات جنيف. واحتج آخرون بأن إسرائيل قوية جداً، من الناحية التكنولوجية والاقتصادية، بحيث لا يمكن أن تتأثر بما يشبه المقاطعة العالمية، حتى لمستوطناتها. وعلاوة على ذلك، فإن أي مقاطعة شاملة لإسرائيل سيكون بالإمكان ربطها بسهولة للغاية بالمعاداة للسامية والقوانين التمييزية التي كانت تنفذ في ألمانيا النازية واستخدامها لحشد تأييد سكان إسرائيل وحلفائها.

أما حلقة النقاش الثانية بشأن "الخطوات القابلة للتطبيق والعملية التي تتيح للمجتمع الدولي وقف الضم"، فقد نظرت في مختلف الخطوات القابلة للتطبيق والعملية استناداً إلى المعايير القانونية الدولية التي يمكن أن تساعد على وقف الضم التدريجي للأرض الفلسطينية والإسهام في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وشدد المتكلمون على أنه ينبغي أن تكون هناك عواقب لمخالفة القانون الدولي. وبما أن النشاط التجاري لا ينفصل عن التأثير السياسي، فقد قدم المشرعون الأيرلنديون مشروع قانون إلى البرلمان يسعى إلى حظر استيراد وبيع البضائع من منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وهو الأول من نوعه في الاتحاد الأوروبي.

وتسعى أيرلندا، من خلال هذا التشريع، إلى أن تنفذ بشكل مجدٍ القواعد الأساسية للقانون الدولي وأن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي القائم. ويحاول مشروع القانون معالجة الفصل الأساسي الحاصل على الصعيدين الوطني والدولي، حيث أدينست المستوطنات مراراً وتكراراً باعتبارها غير قانونية، ولكن تم التسامح مع استمرار تقديم الدعم المالي لها وتحقيق الربح لها. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، أدى ذلك إلى استيراد سلع من المستوطنات الإسرائيلية تزيد قيمتها 15 ضعفاً عن قيمة السلع المستوردة من دولة فلسطين. وإلى جانب الإشارة السياسية السيئة التي أرسلت جراء ذلك، كان لذلك أيضاً تأثير مادي على قدرة دولة فلسطين على تطوير اقتصاد فعال. ويسعى البرلمان الأيرلندي بذلك إلى الحصول على تعهد ملزم في مجالي الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الحكومة الأيرلندية لديها شواغل بشأن مدى توافق هذا القانون مع القانون التجاري للاتحاد الأوروبي، فإن مقدمي مشروع القانون واثقون من أن الالتزامات المتنافسة في مجال حقوق الإنسان للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستتغلب على أي عقبات محتملة من هذا القبيل.

وجرى التشديد على أن المبادرة الحالية في برلمان أيرلندا يمكن، بل وينبغي أن تستكمل بمبادرات كثيرة أخرى، في العالم العربي وفي أفريقيا على سبيل المثال، أي في الدول الأعضاء التي تدعم علناً حقوق الشعب الفلسطيني.

وحدث المتكلمون أيضاً على التحلي باليقظة إزاء أي إشارات تدل على تدابير وممارسات ضم جارية؛ فإذا انتظر المجتمع الدولي الضم الرسمي بحكم القانون، "سيكون قد فات الأوان". وكل خطوة

لماصلة ترسيخ وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وزيادة سيطرتها على حياة الفلسطينيين تشكل نقطة انطلاق على طريق الضم. لقد ظل طول أمد الاحتلال الإسرائيلي يتجسد دائماً في قدرتها على إجراء تغييرات تدريجية خفية "لا يلاحظها أحد" وترتكز على إجراءات قانونية معقدة.

وقد يكون إشراك المحاكم الإسرائيلية حاسماً لوقف الضم وإجبار النظام السياسي - العسكري على مواجهة تناقضاته المتأصلة. وفي موازاة ذلك، ينبغي أيضاً إشراك دول ثالثة في الجهود القانونية والدبلوماسية الرامية إلى تذكير إسرائيل بحدود القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن شأن هذه الإجراءات أن تبعث بإشارة مهمة إلى إسرائيل بشأن "الخطوط الحمراء" للمجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بالضم وانتهاكات حقوق الإنسان.

وتمثل وسائل الإعلام أيضاً أداة قوية، فالطبقة السياسية والعسكرية في إسرائيل تستجيب عندما يتبين للرأي العام أن سياساتها بغيضة. وحملات القمع الأخيرة والمستمرة ضد أصوات المجتمع المدني التي تسلط الضوء على انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وتدعو إلى اتخاذ إجراءات لوقفها - في إسرائيل وخارجها - تعد دليلاً على أن هذه النقاشات تثمر وبدأت تؤثر على قدرة إسرائيل على التصرف بمأمن من العقاب. وقد كان لمنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل تأثير على تكوين تصور الاحتلال لدى الجمهور، من خلال استخدام لغة أكثر دقة (مثل "قوانين المصادرة" بالإشارة إلى قوانين التنظيم).

وفي حين أن استخدام المحاكم الإسرائيلية لمكافحة الانتهاكات ينطوي على خطر يتمثل في إرساء سوابق سيئة ومواصلة ترسيخ السياسات الضارة، وكذلك إضفاء الشرعية على نظام قانوني يوفر غطاء لسياسات الاحتلال، يمكن رفع قضايا منتقاة بعناية بشكل استراتيجي لإجبار الدولة الإسرائيلية على الكشف عن سياساتها والرد على الادعاءات بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي. وبذلك، فإن هذا الخيار يوفر أداة للمجتمع الدولي لبلورة استراتيجيات أخرى لمكافحة تلك السياسات.

وينبغي تذكير إسرائيل بالالتزامات التي قطعتها هي نفسها بموجب اتفاقات أوسلو، والتي ما زالت بالغة الأهمية، وإلزامها باحترامها. ولتحقيق ذلك، يمكن للإجراءات الاقتصادية التي يتخذها المجتمع الدولي أن تسفر عن نتائج. وفي الوقت الراهن، إسرائيل هي المستفيدة من الاحتلال وليس لديها أي سبب لمغادرة الأرض الفلسطينية المحتلة. ولن تشعر بعبء الاحتلال ما لم تكن هناك مقاومة من داخل الأرض المحتلة مقترنة بمقاطعة دولية للمستوطنات. واحتج البعض بأن هذه المقاطعة، إذا لزم الأمر، يمكن أن تُصعد إلى مقاطعة كاملة لإسرائيل.

وفي هذا السياق، دور مجلس الأمن موضع تساؤل خطير. وإذا لم تتمكن الأمم المتحدة من التصرف، فإن قراراتها ستصبح عديمة الجدوى.

* * *

*** ملاحظة: يمثل هذا الموجز محاولة لتقديم صورة شاملة عن مداولات المنتدى. وستُصدر شعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريراً مفصلاً يشمل المسائل المحددة التي جرى تناولها خلال جلسات التحاور.